بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مذكرة تفاهم
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة
دولة الكويت
في مجال المعالجات التجارية

بسم الله الرحمن الرحيم

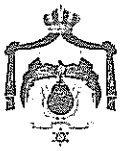

المملكة الأردنية الهاشمية

مذكرة تفاهم
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت
في مجال المعالجات التجارية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والتموين وحكومة دولة الكويت وتمثلها الهيئة العامة للصناعة "بشار إليهما في هذه المذكرة بالطرفين" وانطلاقاً من العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين الشقيقين، ورغبة في تعزيز العلاقات التجارية من خلال المزيد من التعاون الاقتصادي، وكذلك رغبة في النمو طويل الأمد والمستدام في التعاون الثنائي بين سلطات التحقيق في مجال مكافحة الإغراق والدعم والحماية في البلدين.

فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى

يعطى الطرفان أهمية كبيرة لتبادل الخبرات الفنية والتشريعية والقانونية إضافة إلى تبادل المعلومات والمعرفة في مجال المعالجات التجارية مما سيعود بالنفع على رفع قدرة سلطات التحقيق في البلدين في مجال مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقاية.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على إيجاد آليات للتعاون والتنسيق الثنائي الممكنة لتوحيد المواقف التفاوضية المتعلقة باتفاقيات مكافحة الإغراق والدعم والحماية في إطار منظمة التجارة العالمية

كما يعملا على التنسيق المشترك بهدف تشكيل نواه لتعاون أشمل من قبل كافة الدول العربية الأعضاء في المنظمة.

المادة الثالثة

يقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية بشأن حماية المصالح العربية المشتركة ضد الممارسات التجارية الضارة غير العادلة من قبل الدول غير العربية.

المادة الرابعة

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال تقديم برامج الدعم والحماية للصناعة الوطنية والاطلاع على تجارب البلدين في هذا المجال.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على تعزيز التعاون المشترك في مجال النشاطات الثنائية والإقليمية والدولية في مجال المعالجات التجارية، مثل التنظيم المشترك لورش عمل إقليمية ووطنية في أحد البلدين بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والجهات المعنية الأخرى.

كما يقوم كل طرف بدعوة الطرف الآخر للمشاركة في النشاطات المختلفة مثل الندوات والمؤتمرات والأنشطة الأخرى المتعلقة بهذا المجال.

المادة السادسة

يقوم الطرفان بالتعاون في مجال التدريب من خلال التنسيق لعقد برامج تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الإغراق والدعم وتدابير الوقاية للمختصين من الجانبين وتبادل المعرفة والخبرات في مجال التشريعات والتطبيق لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وللتشريعات الوطنية في كلا الطرفين.

المادة السابعة

اتفق الطرفان على الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بالمعالجات التجارية المتبادلة بين الطرفان، وفي حالة إفشاء أي معلومات سرية، يتعرض المخالف للمسائل القانونية وفقاً للتشريعات الوطنية.

المادة الثامنة

انشاء لجنة فنية مشتركة من الخبراء في البلدين تكون مهمتها تقديم الاستشارات في مجال التدابير الوقائية ومكافحة الإغراق والدعم خاصة فيما يتعلق بالقوانين والانظمة المعمول بها في كلا البلدين وكذلك الاجراءات الوقائية التي يعتزم كل طرف اتخاذها.

اضافة إلى توفير قنوات الاتصال بين المختصين من البلدين بشكل دوري للتباحث في الأمور المتعلقة بقضايا حماية الانتاج الوطني ومعالجة تلك الأمور.

المادة التاسعة

يقوم الطرفان بإنجاز هذا التعاون في حدود مسؤولياتهما، على أن يتحمل الطرفان كل فيما يخصه أية تكاليف مالية تترتب على تنفيذ هذه المذكرة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

المادة العاشرة

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ استلام الإشعار الأخير الذي يعلن فيه أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية استيفائه للمتطلبات الدستورية اللازمة لدخول هذه المذكرة حيز النفاذ.

- تظل مذكرة التفاهم سارية المفعول لمدة (5 سنوات) من تاريخ دخولها حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهائها قبل (6) أشهر من تاريخ الانتهاء.
- يجوز تعديل مذكرة التفاهم كتابة باتفاق الطرفين في أي وقت، وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة الخامسة

أحكام ختامية

يدخل هذا البرنامج التنفيذي حيز النفاذ من تاريخ استلام الجانب الكويتي عبر القنوات الدبلوماسية لإخطار الجانب الأردني بإنهاء الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخوله حيز النفاذ.

يصبح هذا البرنامج التنفيذي ساري المفعول للفترة 2019-2021.

حرر هذا البرنامج في دولة الكويت بتاريخ 2018/10/24م من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

يوسف الشمالي
امين عام وزارة الصناعة
والتجارة والتموين

عن حكومة
دولة الكويت

خالد علي الفاضل
وكيل وزارة التجارة والصناعة